

سوسىولوجية الإدارة الجزائرية في العهد العثماني

أ.السعيد كليوات

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مما لاشك فيه أن المجتمع و الإدارة مفاهيم ظلت لصيقة بحياة المجتمعات البشرية منذ نشأتها .

لذلك تبرز الأهمية العلمية و العملية لموضوعنا في كونه قد توافق من الناحية الموضوعية مع أغلب الاتجاهات النظرية الحديثة و المعاصرة التي تؤكد على أهمية العلاقة بين المجتمع و الإدارة .

وأما من الناحية العملية فلكون الموضوع يؤكد على مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ المجتمع الجزائري و علاقته بالإدارة في هذه المرحلة .

لذلك حولنا طرح الإشكالية التالية :

- هل الإدارة الجزائرية في العهد العثماني تعبر عن حقيقة اجتماعية أم قطيعة سوسىولوجية ؟

أما من الناحية المنهجية فقد وظفت المنهج التاريخي لأنه يعتبر خطوة ايجابية في تحليل و تفسير تطور الإدارة الجزائرية في العهد العثماني .

كما قمت في هذا الموضوع أيضا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل العلمي و تنظيم للظاهرة المدروسة ووصف لها و جمع للمعلومات و تحديد للمشكلة و تقييم للظاهرة .

و انطلاقا من هذه الرؤية المنهجية فإنه لا ينبغي لأي باحث حصيف وهو يعالج موضوع التنظيم الإداري الجزائري في المرحلة العثمانية أن يتناسى التنظيم السياسي لهذه المرحلة ، فالعلاقة بين السياسة والإدارة علاقة تاريخية وتقليدية في أي نظام سياسي .

إن التواجد العثماني في الجزائر بكل ما حمله من محاسن ومساوئ مرحلة من غير حق نسيانها ، وفي هذا السياق تقول الأستاذة عقيلة ضيف الله "والشيء الذي ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان هو أن الجزائر قبل احتلالها من طرف فرنسا قد كان لها تنظيم سياسي -إداري أُرست قواعده الدولة العثمانية خلال الفترة التي حكمت فيها الجزائر ، وهذا ينفي نفيا قاطعا أن الجزائر لم تعرف أسلوب التنظيم السياسي -الإداري إلا في عهد الاحتلال الفرنسي ، وأن الجزائر كانت تعيش قبل ذلك في فراغ إداري -سياسي .¹

لهذا فقد اتسم التنظيم السياسي الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر مراحل تاريخية محددة ، كانت بدايتها حكم الباي لارباي أو أمير الأمراء (1518 - 1588) -، فقد كان النظام في هذه المرحلة مركزيا ميزه الاستقرار بفضل الأخوين عروج وخير الدين بربروسا .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الباشوات (1659 - 1588)، استمر الحكم فيها مركزيا مع التفكير في وضع تنظيم إداري محكم .

وفي المرحلة الثالثة حكم الأغوات في الفترة (1671 - 1659)، واتسم حكمهم بنظام ذو طابع عسكري وبلاضطراب الإداري .

وفي المرحلة الرابعة والأخيرة ساد حكم الدايات (1830 - 1671)، وتعد مرحلة زمنية طويلة اتصفت بالاستقرار والتنظيم المركزي والمحلي المحكم ، والملاحظ أن الجزائر في هذه المرحلة قد عرفت "مقومات السياسة وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية دون الرجوع إلى الباب العالي .²

وبداية من هذه المرحلة برزت معالم أجهزة الدولة المركزية في التنظيم السياسي التالي :

1. الداى :

يحتكر جميع السلطات العامة في الدولة ويبيده السلطة التنفيذية ، وهو الذي يعكف على تطبيق القوانين المدنية والعسكرية والإشراف على حصون المدينة وتنظيم الجيوش ومراسلة القبائل المختلفة . فلقد كان الداى بحق رئيس السلطة التنفيذية المحافظ على الاستقرار في كل ربوع المدينة ، فكان يعمل على "التهدة والمحافظة على الأمن العام".³

2. الديوان الخاص :

كان هذا الديوان يساعد الداى في أداء وظائفه الإدارية ، من خلال تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عن الداى ، وهو يتشكل من موظفين سامين يكاد يشبه مجلس الوزراء في عصرنا الحالي .

3. الديوان الكبير :

يتولى أعمال السلطة التشريعية ويتكون من الموظفين السامين في الدولة والقضاة والفهاء الكبار وكتاب الدولة ، وهو لا يجتمع إلا بشأن القضايا الهامة كالحرب والسلم ، وكان ينتخب من بين أعضاء هذا المجلس رؤساء المقاطعات المحلية التي كانت موجودة في ذلك الوقت . إضافة إلى كل ذلك فقد عرف التنظيم السياسي العثماني في الجزائر دواوين أخرى ، كديوان البحر الذي يجتمع تحت رئاسة وكيل الحرج أي وزير البحرية . أما الوزراء فكانوا على النحو التالي :

- الخزانجي :يمثل وزير المالية في النظم السياسية الحديثة والمعاصرة .
- آغا العرب :بيده قيادة الجيش البري ووظيفة الشؤون الأهلية .
- خوجة الخيل :يمثل وزير النقل حاليا .
- بيت المالجي :ينظر في الأملاك المصادرة ويراقب الأموال الآتية من البايات .

وإلى جانب هذه الدواوين والوزارات فقد عرفت الجزائر في العهد العثماني وظائف أخرى ذات أهمية ، كوظيفة الخوجات أو الكتاب وهم يتعددون بحسب المناصب التي يتولونها ، فخوجة الأسواق كان يتجول في الأسواق حاملا الميزان لمعاينة كمية ونوعية المعروضات في الأسواق ، ضابطا المكاييل والموازين فهو الذي "يراقب كل ما يباع في الأسواق والدكاكين من مأكول ومشروب وملبوس ومصنوع".⁴

أما وظيفة القواد فكان صاحبها يتمتع بصلاحيات إدارية واسعة النطاق ، فقائد الفحص مثلا كان يتولى إدارة شؤون المدينة فهو الذي "يتولى حراسة ضواحي المدينة .⁵" وإلى جانب هذا التنظيم السياسي كان هناك تنظيم إداري يتكون من "ثلاثة بايلكات ومقاطعة دار السلطان الذي يعتبر مقرا مركزيا للولاة والدايات الذين حكموا الأيالة⁶" ، و وفقا لذلك كان التنظيم الإداري على النحو التالي :

1. دار السلطان :

تشمل مدينة الجزائر والساحل وسهل متيجة ، وهي خاضعة لسلطة رئيس السلطة التنفيذية (الداي) مباشرة ، حيث يقوم هذا الأخير بحماية المناطق التابعة له .

2. بايلك الشرق :

يمثله إقليم قسنطينة وعاصمته مدينة قسنطينة ، يتصف بعدم تحكم الحكومة المركزية فيه ومرد ذلك إلى رؤساء القبائل الذين كانوا يحرسون المواطنين حتى لا يقومون بالتمرد والثورات ضد الحكم المركزي .

3. بايلك الغرب :

يشمل إقليم وهران وكانت عاصمته مدينة مزونة ثم مدينة معسكر ، وبعد تحرير مدينة وهران من الاسبان سنة 1792 أصبحت هي العاصمة ، وقد تميز بطابع الحكم العسكري .

4. بايلك التيطري :

يعد أقل أهمية وعاصمته مدينة المدية ، وهو إقليم ضعيف نظرا لقربه من الإدارة المركزية وقلة موارده الاقتصادية من جهة أخرى ، لذلك كان الديوان الكبير هو الحاكم الفعلي فيه . وفي السياق نفسه نجد البايك يتكون من "تنظيمات إقليمية إدارية أقل حجما من الأولى وهي البلدة (البلدية) ، أما مستوياته فهي : الباي ، ديوان الباي ، المجلس الاستشاري ، المصالح الإدارية .⁷"

ونستنتج هنا أن هذا التنظيم الإداري الخاص بكل إقليم شبيه بالإدارة الموجودة على المستوى المركزي ، فالخزناجي مثلا يقابله الخزندار في إدارة الإقليم و آغا العرب هو الخليفة وبيت المالجي هو ذاته في إدارة الإقليم .

أما مدينة الجزائر وتنظيمها فهي تعود إلى سلطة شيخ البلدة الذي يقابله رئيس البلدية اليوم ، فقد كان يشرف على الاستقرار العام للمدينة وفي الوقت نفسه يساعد مجلس بلدي في أداء مهامه ، وقد كان الحاكم في كل إقليم يختار من بين الأسر الشريفة التي يتصل نسبها بأحد

المرابطين ، وإذا حدث أمر هام فإن الحاكم يجمع في بيته شيخ البلدة وسائر الأمناء التابعين له ويقومون باتخاذ التدابير اللازمة .

فقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة * أن هؤلاء كانوا "ينظمون شؤون المدينة ويحافظون على الأمن في أوساط مختلف الطبقات العاملة ، ويراقبون الشرطة المحلية والنظافة والقنوات ."⁸ ومما سبق ذكره يمكن أن نستنتج السمات العامة للتنظيم السياسي - الإداري للإدارة الجزائرية في العهد العثماني فيما يلي :

- كان النظام الإداري وسيلة فعالة مكنت الأقلية العثمانية من التصرف في أمور الجزائر ، وفي وقت أصبحت فيه الجزائر تتمتع بكيان معترف به دوليا وتمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية التي قوامها المصلحة المتبادلة والروابط الروحية "وهذا ما أوقع كثيرا من الكتاب في الخلط بين طبيعة الجهاز الإداري الذي كان في صالح الأقلية التركية وبين وضعية الجزائر الدولية ، فذهب بهم الأمر إلى حد اعتبار الجزائر مستعمرة وهذا خلاف الحقيقة والصواب ."⁹

- إدارة محافظة ومتماسكة بالتقاليد الاجتماعية والدينية وهي تقوم على نظام طبقي يبدأ بالعبء وينتهي بالوجع (العثماني الارستقراطي (مارا بطبقة وسطى يمثلها العرب الحضريون (تجار ، صناع ، أصحاب حرف ، خوجات .)
- وجود أجهزة إدارية مرنة وفعالة ، مرنة من حيث بساطة تنظيماتها وفعالة من حيث إجراءاتها العملية .

ويمكن القول في الأخير أن "التنظيم السياسي - الإداري في العهد العثماني قد كان قويا، رشيدا وفعالا ... من حيث تنظيمها السياسي - الإداري الشوري الداخلي أو من حيث تنظيمها السياسي - الإداري الخارجي الدبلوماسي ."¹⁰

لذلك فهذه العلاقة التاريخية بين المجتمع الجزائري والإدارة العثمانية تجعلنا نلجأ إلى قراءة التاريخ ، للبحث في مختلف المعطيات السوسولوجية والثقافية وحتى الاقتصادية التي كانت وراء تشكل البنى الإدارية للإدارة الجزائرية في هذه المرحلة من تاريخها .

غير أن هذه التوليفة بين المجتمع الجزائري والإدارة العثمانية ، تجعلنا في البداية نبحث في التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة الجزائر والتي تميزت بتنوعها العرقي والديني وبشكل عام فقد "

انقسم مجتمع المدينة إلى عدة مجموعات مختلفة ضمت الأتراك العثمانيين والأعلاج والكراغلة إضافة إلى الأندلسيين والبلدية والبرانية واليهود والأسرى الأوربيين¹¹.

لقد اتصف الأتراك العثمانيين باحتلالهم لقمة الهرم الاجتماعي مسيطرين في ذلك على القوة العسكرية والسياسية للأقاليم ، لذلك جاءت مختلف الوظائف الإدارية في جهاز الدولة امتيازاً لهم ، كما كانوا ينحدرون أيضاً من أصول اجتماعية مختلفة كالأتراك ، البشناق ، الأكراد ، الإغريق ...، كما تنتمي هذه الفئة من الأتراك العثمانيين بانفتاحها الاجتماعي .

أما الكراغلة فهم أبناء الأتراك وتواجدت هذه الفئة خاصة في المدن الهامة مثل بجاية ، تلمسان ، عنابة ، قسنطينة ...، وهم ذوو وضعية اجتماعية متميزة نظراً لانتسابهم إلى الأصل التركي ، وبذلك تقلدوا مناصب عالية في الجيش والإدارة .

وأما الأعلاج فكانت لهم أيضاً نفس صلاحيات الأتراك ، وكذلك كان لهم تواجد كبير في صفوف الانكشارية وبالتحديد في السيطرة على صف القياد كما يشكل هؤلاء "جماعة منتفذة تجلت مكانتها في عدد الولاة الذين تولوا سدة الحكم ، ففي الفترة الممتدة من 1537 إلى 1656 تعاقب ستة وثلاثون والياً عثمانياً على حكم الجزائر، تسعة منهم كانوا أعلاجاً¹².

وعن البلدية فهم جماعة الحضر من سكان المدينة الأصليين وما انضم إليهم من مهاجري الأندلس والحواضر الأخرى ، وشكلت هذه البلدية أول مجموعة سكانية في الجزائر من حيث التعداد السكاني لها ، والذي بلغ حوالي 12.500 نسمة في سنة 1580 ويمكن القول أن البلدية قامت بدور متميز على المستوى المحلي في تسيير المدينة والإشراف على مؤسسة مشيخة البلد .

إضافة إلى هذا فقد شكل الأندلسيون المهاجرون بدورهم جماعة حضرية بعد فرارهم من الاضطهاد الإسباني بعد سقوط غرناطة .

كما اتصفت أيضاً التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر آنذاك بتواجد فئة البرانية التي نزحت من مناطق جغرافية مختلفة إلى المدينة للعمل فيها ، كما تخصصت كل جماعة من البرانيين بعمل معين في مدينة الجزائر .

أما اليهود فكانوا يشكلون أقلية في مجتمع مدينة الجزائر ويعتمدون على التنظيم الطائفي بقيادة شيخ أو مقدم اليهود ، الذي يجمع الجزية و المغارم من أفراد الطائفة لصالح البايلك . وعن الأسرى الأوربيين فقد شكلوا مزيجاً من مختلف الأمم الأوربية .

و إثراء للموضوع يمكن تقسيم المجتمع الجزائري في العهد العثماني إلى مجموعتين هما :

1. سكان المدن :و هم "الذين كانوا يمارسون المهن المختلفة و التجارة ، و بعض الوظائف الإدارية .¹³"

2. سكان الأرياف :و حسب معيار المكانة الاجتماعية و علاقتهم بالسلطة الحاكمة فهم أربع فئات هي " :فئة قبائل المخزن ...القبائل المتحالفة أو المتعاونة ...القبائل القاطنة في المناطق الجبلية و الصحراوية ...القبائل المقيمة في أراضي الدولة و التي تعرف بقبائل الرعية .¹⁴"

3. وفي تقسيم آخر يرى الأستاذ شويتم أرزقي أن "التقسيم الأنسب للمجتمع الجزائري في المدن خلال العهد العثماني ، و الذي يعبر بصدق عن الواقع آنذاك ، هو تقسيمه إلى جماعات تتألف من المسلمين ، الأهالي (الحضر) ، الذين ينحدرون من أصول عربية و أمازيغية ، و الأندلسيين ، و الأتراك العثمانيين ، و الكراغلة .و من المسحيين ، الذين يتفرعون إلى أحرار ، و أسرى ، و من اليهود .¹⁵"

إن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في العهد العثماني وعلاقتها بالتنظيم السياسي - الإداري ، تجعلنا نتساءل عن شرعية الحكم العثماني والتنظيم الإداري والتركيبية السوسولوجية وعلاقتهم التأثيرية بالمجتمع الجزائري .

وانطلاقا من هذا فشرعية الحكم العثماني في الجزائر قد بدأت بمواجهة الغزات الاسبان وطردهم من كل المدن التي تمكنوا من احتلالها ولو جزئيا ، وكذلك كان الحكم العثماني في حاجة إلى شرعية سياسية "مصدرها مركز الخلافة في الباب العالي وذلك منذ إعلان خير الدين بربروس ولاءه للخليفة في اسطنبول وحصوله منه على التعيين بلقب بايلرباي أي باي البايات أو أمير الأمراء .¹⁶"

إن هذه الشرعية في الحكم جعلت من رياس البحر قادة للتحالف السياسي ، وأصبح يقوى ويتوسع ليشمل حتى قوى فاعلة في المجتمع الجزائري في مختلف المناطق .

وما يؤكد سيطرة الأتراك العثمانيين على مقاليد الحكم والإدارة في الجزائر هي طائفة الانكشارية العسكرية التي كانت تسمى بالأوجاق ، لقد أرسل الباب العالي "ألفي إنكشاري أسسوا أوجاق الجزائر ...وكانت السيطرة في الجزائر وفي باقي البايليكات للانكشارية ، فقد كانت لهم الأولوية على كل التشكيلات المسلحة في العمليات الحربية والدفاعية وفي حفظ الأمن .¹⁷"

غير أن هذه السيطرة للإنكشاريين لم تدم طويلا ، بحيث دخلوا في صراع مع "مؤسسة القراصنة" طائفة الرئيس ... (ففي العام 1671 أخذت الطائفة على عاتقها إزالة مركز باشا الولاية وانتخاب داي بدلا منه . وكانت هذه الحركة تعني جعل مدينة الجزائر أكثر استقلالاً عن القسطنطينية .¹⁸)

ومن الملاحظ أن "الأتراك حكموا الجزائر دون محاولة ربط هذا المجتمع بحكمهم ، وأن العلاقة مع السكان كانت نفعية بحتة دون أي محاولة للتوحيد السياسي"¹⁹، وما يؤكد هذه الهوة بين المجتمع الجزائري والإدارة العثمانية ، من حيث العلاقات التأثيرية المتبادلة هي دراسات الباحث سيار الجميل عندما قال "لقد ازداد نفوذ الحكم الإقليمي المطلق وفاعلية النمطية الأوليغارشية بقوة في إيالة الجزائر التي تمتعت بنظام عسكري اقترب كثيرا من النظام المعاصر للجمهورية العسكرية ."²⁰

لذلك فالأيالة الجزائرية منذ سنة 1711 أصبحت تنتخب حكامها العسكريين من مؤسسات ثلاث لها جذورها التاريخية العثمانية في البنية الجزائرية (الديوان ، الأوجاق ، طائفة الرياس .) وعلى هذا الأساس فالمرجعية السوسولوجية لدايات الجزائر على امتداد قرن أو يزيد كانوا ولاية منتخبيين من قبل القوى العسكرية المهيمنة التي تتألف من الأرستقراطية العسكرية والبحرية . والجدير بالذكر أيضا أن نظام الحكم العثماني في الجزائر قد كان قائما على الثنائية "الثنائية الأولى هي النظامان العمودي والأفقي ، العمودي يتمثل في الأجهزة السياسية المعبرة عن البايليك ، الداي ، الباي ، الحاكم ، القايد ، ويسيطر عليهم الأتراك بشكل كامل في بعض البايليكات أو شبه كامل في بايلك الشرق"²¹، أما الأفقي فيعبر عن علاقات تدار بآلية خاصة وهي العلاقة مع القبائل .

و أما ثنائية الريف والمدينة فتتجسد من خلال تقسيم الريف إلى مجموعات قبائل ، كقبائل المخزن ، قبائل متحالفة ، قبائل الرعية ، وقبائل ممتنعة ، أما المدينة فقد قسم فيها الجزائريون إلى مجموعات منظمة تنظيما جغرافيا يرأس كل مجموعة أمين ولكل مهنة آغا ، إن هذا التقسيم والتنظيم "يعكس بشكل أو بآخر العلاقة بين أجهزة الدولة المركزية والمجتمع ... وكيف كان التمييز قائما على تراتبية اجتماعية"²²، وما يؤكد هذا المعنى هي تلك المناصب مركزية كانت أو محلية التي لم يكن يقابلها راتب أو أجر كما هو معروف ، بل بالعكس فلكل منصب سعر يدفعه المترشح وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بوجود انفصال سوسولوجي بين المجتمع والإدارة في العهد العثماني .

وفي هذا السياق يقول الأستاذ عمار بوحوش "بأن الدولة الجزائرية في العهد العثماني كانت عبارة عن جمهورية عسكرية تربطها بتركيا علاقات دينية واتفاقات شكلية".²³

وإلى هنا نستنتج أن الإدارة العثمانية في الجزائر كانت في خدمة الطبقة الحاكمة ، أما الشعب الجزائري فكان يعيش تحت سيطرة الجهاز البيروقراطي المستبد الذي وظف لتحقيق مصالح ومنافع الحكام . فلا عجب من هذا المنطلق أن تكون الأجهزة الإدارية متسمة "بالضعف من ناحية التسيير والتنظيم والمراقبة ، ويرجع سبب هذا الضعف إلى افتقاد تلك الأجهزة لعنصر الشعب وانعزالها عنه".²⁴

وبالتالي نخلص إلى علاقة القطيعة والتنافر بين الأجهزة البيروقراطية المنغلقة على نفسها ، والمجتمع الجزائري بعيد التأثير على تنظيمه السياسي - الإداري ، فالإدارة التركية آنذاك كانت "أقرب إلى الإدارة العسكرية منها إلى الإدارة المدنية ، وذلك لخطرستها وتعاليلها على الشعب والاهتمام بخدمة مصالحها ومصالح الداي وحاشيته".²⁵

الهوامش :

1. عقيلة ضيف الله ، «التنظيم السياسي -الإداري الفرنسي في الجزائر :من بداية الاحتلال (1830)إلى بداية الثورة الجزائرية . » (1954)المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية ، جامعة الجزائر :مطبعة دار هومة ، العدد الأول ، 2001-2002، ص69 .
2. ناصر الدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ :العهد العثماني . الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984، ص 14.
3. حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة) .تقديم وتعريب وتحقيق :محمد العربي الزبيري . (ط2 ، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982، ص 125 . ناصر الدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.
5. أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث :بداية الاحتلال .ط3 ، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982، ص 51.
6. سيار الجميل ، بقايا وجذور التكوين العربي الحديث .ط1 ، عمان :الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997، ص311 .
7. ناجي عبد النور ، «دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية :تجربة البلدية الجزائرية . »مجلة النهضة ، مصر :جامعة القاهرة ، المجلد العاشر ، العدد 4 ، 2009 ، ص101 .
8. حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سبق ذكره ، ص 126.
9. عقيلة ضيف الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.
10. المرجع نفسه ، ص 71 .
11. أمين محرز ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 .
12. المرجع نفسه ، ص 148 .
13. شويثام أرزقي ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره . 1800-1830ط1 ،الجزائر :دار الكتاب العربي ، 2011، ص 81
14. المرجع نفسه ، ص ص 82-83 .
15. شويثام أرزقي ، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني . ط 1، الجزائر :دار الكتاب العربي ، 2009، ص 76 .
16. مصطفى هميسي ، من بربروس إلى بوتفليقة :كيف تحكم الجزائر .الجزائر :دار هومة ، 2011، ص83 .
17. المرجع نفسه ، ص ص 83 - 84 .

18. مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر (تر. سمير كرم) ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980، ص ص . 34-35
 19. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ط3 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص 29 .
 20. سيار الجميل ، مرجع سبق ذكره ، ص . 194
 21. مصطفى هميسي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 101
 22. المرجع نفسه ، ص . 101
 23. عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية . 1962 ط 1، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، 1997، ص 62 .
 24. علي سعيدان ، بيروقراطية الإدارة الجزائرية . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981، ص . 58
 25. المرجع نفسه ، ص . 59
- هو حمدان بن عثمان خوجة ينتمي إلى أسرة جزائرية عريقة ، كان والده فقيها وأميناً عاماً للأليالة * في عهد الداوي محمد عثمان باشا ، الذي حكم الجزائر مدة ستة وعشرين سنة 1773 ولد سنة (مكتباجي) 1766 ابتداء من سنة .
- نبغ حمدان بن عثمان خوجة في التاريخ والطب والفلسفة ، ومن مؤلفاته : المرأة ، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء . للمزيد راجع كتابه : المرأة .

المراجع :

1. الأزرق مغنية ، نشوء الطبقات في الجزائر (تر. :سمير كرم) ، بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980.
2. الجميل سيار ، بقايا وجذور التكوين العربي الحديث .ط1 ، عمان :الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997.
3. الهرماسي محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي .ط3 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
4. أرزقي شويتام ، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني . ط 1، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2009.
5. أرزقي شويتام ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره 1800-1830 .ط1، الجزائر :دار الكتاب العربي ، 2011.
6. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية . 1962 ط 1، بيروت :دار الغرب الاسلامي ، 1997.
7. هميسي مصطفى ، من بربروس إلى بوتفليقة :كيف تحكم الجزائر .الجزائر :دار هومة ، 2011، ص83 .
8. سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث :بداية الاحتلال .ط3 ، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982.
9. سعيدان علي ، بيروقراطية الإدارة الجزائرية .الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981.
10. سعيدوني ناصر الدين ، الشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ :العهد العثماني .الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.
11. عبد النور ناجي «دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية :تجربة البلدية الجزائرية . «مجلة النهضة ، مصر :جامعة القاهرة ، المجلد العاشر ، العدد 4 ، 2009.
12. خوجة حمدان بن عثمان ، المرأة (.تقديم وتعريب وتحقيق :محمد العربي الزبيري) ط2 ، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982.
13. ضيف الله عقيلة ، «التنظيم السياسي -الإداري الفرنسي في الجزائر :من بداية الاحتلال (1830) إلى بداية الثورة الجزائرية . » (1954)المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية ، جامعة الجزائر :مطبعة دار هومة ، العدد الأول ، 2001-2002 .